قانون الإجهاض قبل عام 1967. كان قانون الإجهاض يتشكل من خلال قانون الجرائم ضد الأشخاص لعام 1861 وقانون الحفاظ على حياة الرضع لعام 1929. الأول جعل الإجهاض جريمة جنائية في أي ظرف من الظروف، بينما سمح الثاني بالإجهاض القانوني بشرط أن يكون الفعل بحسن نية، ولغرض وحيد هو الحفاظ على حياة الأم. ظل قانون الحفاظ على حياة الرضع يترك قانونية الإجهاض غير واضحة في العديد من الحالات: هل يمكن تفسير التهديد الذي يشكله الحمل غير المرغوب به على حياة المرأة على أنه يشمل المعايير النفسية أو الاجتماعية؟ دعمت السوابق القضائية في عشرينيات وثلاثينيات القرن الماضي فقط التهديدات الجسدية لصحة المرأة، أظهر محاكمة وتبرئة أليك بورن أن هناك تهديدات نفسية قد تبرر الإجهاض القانوني. أوصت لجنة مشتركة بين الإدارات حول قضية الإجهاض بأن يكون هناك توضيح أكثر وضوحًا لقانونية الإجهاض في حالات التهديد الجسدي لحياة المرأة، لكنها لم توافق على أسباب أخرى للإجهاض القانوني. أشارت السوابق القضائية المتعلقة بالإجهاض إلى كل من قانون الحفاظ على حياة الرضع وقرار بورن. بدا أن هذه السوابق القضائية تثبت أن التهديد المشروع لصحة الأم قد يشمل كل من الصحة الجسدية والنفسية، ولكن لم يتم إضفاء الطابع الرسمي على هذا في القانون.من المفهوم أن الإحصائيات المتعلقة بالإجهاض غير القانوني قبل عام 1967 كانت صعبة التحديد، لكن قُدّر أنه في أوائل الستينيات كان هناك ما بين 30,000 عملية إجهاض غير قانونية سنويًا، مما كان يشكل مشكلة اجتماعية وقانونية كبيرة.

Summarized by © lakhasly.com